الخصوص . وبالنسبة الى البطالة فقد انخفضت من ١٠ ٪ كما كانت في ١٩٦٦ الى ٤ ٪ او ٣ ٪ وهي نسبة منخفضة جدا ، واسرائيل تعاني من ازمة نقص في اليد العاملة ، لذلك نرى سعي الحكومة لاستقدام تلك الايدي العاملة من قطاع غزة والضفة الغربية .

ان اضرابات السنة الاخيرة كانت حلقة في سلسلة من الاضرابات ونزاعات العمل كما يبين الجدول الاول ، وفي السنتين ٦٩ — ٧٠ نستطيع ان نشير الى بعض الاضرابات المركزية التي حدثت فيهما مثل : اضراب عمال البريد وموزعيه وفنييه ، اضراب عمال الصيانة في ميناء اشدود وفي قطاع الخدمات ، اضراب المعلمين الثانويين ، واضراب الممرضات . وكمدخل للسنة الاخيرة لا بد وان نستعرض اتفاقية العمل التي وقعت في اوائل ١٩٧٠ بين الحكومة وممثلي اصحاب العمل والهستدروت ، تلك الاتفاقية التي وضعت الاسس لسياسة الاجور والاسعار والضرائب للسنتين ٧٠ — ٧١ . فمن المعلوم بأنه تعقد اتفاقيات عمل كل سنتين على الاغلب ، وبهذا الخصوص فقد كان اصحاب العمل والحكومة يسعون دائما الى جعل اتفاقيات العمل لفترات اطول بينما كانت الهستدروت تسعى الى تقصير الفترة نظرا للتغييرات التي كانت تحدث في حقلي الاسعار والضرائب في فترات متقاربة .

مع قرب انتهاء اتفاقيات العمل الجماعية في اواخر سنة ٦٩ ، بدات سلسلة طويلة من المشاورات والمفاوضات للاتفاق على سياسة اجور جديدة للسنتين القادمتين . ان المتتبع للتصريحات والبيانات التي اعطيت حول الموضوع يخرج بنتيجة بأن موقف الهستدروت لم يكن ثابتا وقاطعا منذ البداية . وكان هذا الموقف وخصوصا موقف اعضاء المكتب التنفيذي للهستدروت يخضع لاعتبارات حزبية ، رغم محاولة سكرتير الهستدروت ، اسحاق بن اهرون ، الظهور احيانا بمظهر المناوىء للسياسة المالية الحكومية ، والمدافع عن حقوق العمال والمستخدمين في كافة المرافق الاقتصادية . ولكن السكرتير العام والمكتب التنفيذي للهستدروت خضعا في النهاية لراي وزير المالية الاسرائيلي بالنسبة للمفاوضات التي جرت لرسم سياسة الاجور الجديدة . في البداية طالبت الهستدروت برفع الاجور بنسبة ١٠ — ١٢ ٪ ثم عادت وتنازلت الى ٦ — ٨ ٪ تدفع نقدا واخيرا عادت وتبنت او بالاحرى خضعت لموقف ممثلي اتحاد اصحاب العمل ووزارة المالية ، عندما وقعت على ما سمي فيما بعد بـ « صفقة الرزمة » . لقد خيم على المفاوضات سيف الضرائب الجديدة الذي هدد به وزير المالية في حالة عدم خضوع الهستدروت لسياسة الاجور التي تبناها . والاتفاقية التي وقعت فيما بعد تثبت ان وزير المالية نجح في كبح جماح الهستدروت وانتصر على سكرتيرها العام عندما استطاع ان يقنعه بأن لا حيار امامه الا التوقيع وقبول « صفقة الرزمة » او مواجهة فرض ضرائب جديدة وعالية تمتص اي ارتفاع في الاجور تطالب به الهستدروت . واخيرا خضع سكرتير الهستدروت لتهديدات وزير المالية واقر المكتب التنفيذي للهستدروت الاتفاق . اما الاطراف التي وقعت الاتفاق فهي : الهستدروت ، الحكومة واصحاب العمل ، ثم الحقت بالاتفاق « مذكرة » وقعت عليها الهستدروت واصحاب العمل ، وفيما يلي نص بعض فقرات اساسية من « صفقة الرزمة » والمذكرة .

١ — يحصل العمال في سنة ١٩٧٠ على العلاوات التالية : (أ) تعويض مقابل الغلاء بنسبة ٤ ٪ من الاجر الاساسي القائم ، هذه العلاوة تدفع نقدا وتكون معفية من ضريبة الدخل . (ب) علاوة بنسبة ٤ ٪ من الاجر الاجمالي . هذه العلاوة بعد تخفيض ضريبة الدخل المستحقة قانونيا ، تدفع بسندات دين حكومية مربوطة بمعدل جدول الاسعار للمستهلك ، وتخضع لفائدة وتسجل في تعرفة الاجر .

٢ . اما العمال المعفيون من ضريبة الدخل فتدفع لهم هذه العلاوة ايضا نقدا .